مركز حمورابي

Hammurabi

لا تستطيع روسيا الاستمرار في الإنفاق بمعدلات كهذه لفترة طويلة

موسكو تستنفد مدخراتها الاحتياطية لتغطية العجز المالي الناتج عن الحرب، مع الحرص على الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي

لا تستطيع روسيا الاستمرار في الإنفاق بمعدلات كهذه لفترة طويلة*

موسكو تستنفد مدخراتها الاحتياطية لتغطية العجز المالي الناتج عن الحرب، مع الحرص على الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي

بقلم: أجاث ديماريه

ترجمة: صفا مهدي عسكر/مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

6 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في أوائل تشرين الاول وقعت روسيا اتفاقًا لبيع الحمص إلى باكستان مقابل البرتقال اليوسفي. وبعد أسابيع قليلة، نصحت الحكومة الروسية المشاركين الدوليين الذين يسافرون إلى مدينة قازان جنوب غرب البلاد، لحضور قمة البريكس بإحضار نقود بالدولار الأمريكي أو اليورو، حيث أوقفت الشركات الكبرى لبطاقات الائتمان مثل فيزا وماستركارد عملياتها في روسيا منذ بدء الغزو الشامل لأوكرانيا في عام 2022.

وخلال قمة البريكس أشار مسؤول صيني إلى أن روسيا تواجه "صعوبات كبيرة" في دفع رسوم عضويتها في منظمة شنغهاي للتعاون، مُلقيًا اللوم على العقوبات الغربية. وكأن ذلك لم يكن كافيًا، جاء هذا التعليق في اليوم نفسه الذي اضطر فيه الكرملين إلى إلغاء مزادات السندات لإصدار ما يقرب من 600 مليار روبل روسي (حوالي 6 مليارات دولار) من الدين السيادي بسبب عدم وجود مشترين. قد تبدو هذه الأمثلة عادية ولكنها مجتمعة تسلط الضوء على أن الأمور قد لا تسير على ما يرام بالنسبة للاقتصاد الروسي على عكس ادعاءات الكرملين بأن العقوبات الغربية غير فعالة وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي مزدهر. كعائلة تعاني من ضائقة مالية وتتظاهر بأن كل شيء على ما يرام بينما تحرق بهدوء مدخراتها الطارئة، تسعى موسكو إلى إظهار حالة من الاستقرار الاقتصادي من خلال استغلال احتياطاتها المالية الكبيرة.

هذه ليست استراتيجية مستدامة: فبدون تدفقات جديدة من الأموال حتى أكبر المدخرات لن تدوم طويلاً قد تواجه روسيا قريبًا صعوبة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي المكلف في الداخل بينما تخوض حربها الباهظة ضد أوكرانيا.

* Agathe Demarais, Russia Can't Keep Spending Like This for Long Moscow is depleting its rainy-day savings to plug its war-induced fiscal deficit while preserving social stability, FOREIGN POLICY, October 28, 2024.

لفهم مشكلات الاقتصاد الروسي، يعد النظر إلى معدل التضخم نقطة انطلاق جيدة. الأرقام الرسمية قد تكون مشبوهة، ولكن حتى بدون الاطلاع عليها، من السهل ملاحظة أن ارتفاع الأسعار يمثل مشكلة في روسيا.

أولاً: فقد الروبل ثلث قيمته مقابل الدولار الأمريكي منذ أوائل عام 2022، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي زيادة التضخم.

ثانيًا: تواجه الشركات الروسية صعوبات في التوظيف بسبب عدة عوامل، منها انخفاض عدد السكان، وارتفاع الوفيات نتيجة جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، التي أدت إلى مقتل أو إصابة نحو 2 بالمئة من الرجال الروس الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و50 عامًا، مما تسبب في نزوح العمالة الماهرة. لجذب العمال، تضطر الشركات الروسية إلى زيادة الأجور، مما يعزز التضخم مرة أخرى.

ثالثًا: يعتقد الكرملين أنه يمكنه شراء الاستقرار الاجتماعي من خلال تقديم مساعدات سخية للناس، وهو عامل تضخمي آخر.

يميل المصرفيون المركزيون إلى رفع أسعار الفائدة عندما يكون التضخم مرتفعًا، سعياً لتقليل الضغط على الأسعار من خلال تقليص الطلب. وقد طبق البنك المركزي الروسي هذه المبادئ بدقة: فمنذ منتصف عام 2023، قام بزيادة سعر الفائدة الرئيسي تدريجيًا إلى 21 بالمئة. تشعر الشركات الروسية بوطأة هذه الزيادة. هذا الأسبوع، أعلن سيرجي تشيميزوف، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الدفاع الحكومية "روستيخ"، أن أسعار الفائدة المرتفعة تؤثر بشكل كبير على الأرباح، لدرجة أن معظم الشركات الصناعية الروسية قد تواجه الإفلاس قريبًا. لكن هناك نقطة مهمة: بسبب هوسها بالاستقرار الاجتماعي، تعمل موسكو على التخفيف من تأثير أسعار الفائدة المرتفعة على السكان.

يوفر برنامج القروض المدعومة مثالاً على ذلك. منذ عام 2020، قام ملايين الروس بالتسجيل للحصول على قروض عقارية بمعدل فائدة منخفض قدره 8 بالمئة، بينما تعوض الحكومة البنوك عن الفرق بين هذا المعدل و20 بالمئة أو أكثر التي ينبغي أن تكون عليها أسعار الفائدة المرتفعة للبنك المركزي. قد يعزز هذا البرنامج النمو الاقتصادي على المدى القصير، لكنه يأتي بتكاليف مرتفعة: فقد تضاعف سعر المنازل في روسيا ثلاث مرات منذ عام 2020، مما يشير إلى وجود فقاعة عقارية قد تنفجر قريبًا. كما أن البرنامج يحمل تكلفة تقدر بنحو 5 مليارات دولار على الكرملين.

تبدو الصورة المالية الأكبر لروسيا قاتمة من حيث النفقات الحرب مكلفة، وزيادة الإنفاق الدفاعي تصل إلى مستويات قياسية: ستشكل النفقات العسكرية 40 بالمئة من الإنفاق العام الروسي في عام 2025، أي ما يقارب 142 مليار دولار. (بينما ستستحوذ النفقات الوطنية

والأمنية "المصنفة" على 30 بالمئة أخرى من الميزانية الفيدرالية الروسية). كما تنفق روسيا بسخاء للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. في السنوات الست المقبلة، يخطط الكرملين لإنفاق 431 مليار دولار على جميع أنواع المشاريع الاجتماعية، بما في ذلك إرسال الأطفال إلى مخيمات صيفية في القرم المحتلة، وبناء مجمعات جامعية جديدة في جميع أنحاء روسيا، وزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة لا تقل عن 10 بالمئة سنويًا.

لا تبدو إيرادات الميزانية في وضع أفضل. باستثناء الأرباح، كانت شركة غازبروم الروسية المملوكة للدولة تساهم بحوالي 10 بالمئة من الإيرادات المالية للكرملين. لكن هذا الوضع قد انتهى: بعد فقدان الوصول إلى السوق الأوروبية، سجلت غازبروم خسارة بقيمة 6.8 مليار دولار في عام 2023، مما جعل من المستحيل عليها تحويل الأموال إلى خزائن الدولة. (كانت غازبروم قد أرسلت 40 مليار دولار إلى وزارة المالية الروسية في عام 2022).

قد تصبح الأمور أسوأ قريبًا. بعد بضعة أسابيع ستنتهي اتفاقية تسمح بعبور الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، مما سيؤدي إلى تقليص صادرات موسكو المتبقية من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي إلى النصف، وتخفيض إجمالي مبيعات الغاز الروسي بمقدار الثلث، مما يتوقع أن يكلف غازبروم حوالي 6.5 مليار دولار سنويًا. تملك روسيا عددًا قليلاً من الخيارات للعثور على مصادر دخل جديدة. من شأن النمو الاقتصادي المستدام أن يزيد الإيرادات المالية من خلال زيادة الضرائب، ولكن نقص العمالة يجعل هذه الخطة غير قابلة للتطبيق. قبل بضعة أسابيع، اعترف نائب محافظ البنك المركزي الروسي بأن "الطاقة الإنتاجية المتاحة قد استنفدت". ومع كون الاستقرار الاجتماعي عاملًا مقيدًا، يمكن لموسكو فقط تطبيق حلول مؤقتة. تشمل الخطط الحالية فرض ضرائب أعلى على الأسر الثرية، مما يوفر 1.5 مليار دولار سنويًا، وهو أقل من 3 بالمئة من إجمالي إيرادات ضريبة الدخل، وزيادة الرسوم على السيارات الكهربائية الصينية. من غير الواضح كيف ستنظر بكين إلى هذه التدابير الحمائية في ظل الصداقة المزعومة التي تربط روسيا والصين؛ حيث وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سابقًا التعريفات الأمريكية على السيارات الكهربائية الصينية بأنها "غير عادلة".

مع تزايد النفقات وتناقص الإيرادات، تسجل روسيا الآن عجزًا ماليًا سنويًا يبلغ نحو 2 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي. بالنسبة لمعظم الاقتصادات، لا يعد هذا مشكلة. عادةً ما يمكن تمويل هذا العجز بسهولة من خلال إصدار الديون. لكن العقوبات الغربية حولت روسيا إلى منبوذ على الساحة المالية العالمية، مما جعل من المستحيل عليها الوصول إلى أسواق الدين العالمية. كانت خطة موسكو البديلة هي التوجه إلى أسواق السندات المحلية، ولكن الأمور لا تسير بشكل جيد في هذا الصدد أيضًا. فعلى الرغم من اضطرارها لإلغاء مزادات هذا الشهر بسبب نقص المشترين، فقد خطط الكرملين لإصدار 25 مليار دولار من السندات المحلية بحلول نهاية العام، ولكن لم تحقق أي تقدم حتى الآن.

مع استبعاد إصدار الديون، أصبحت روسيا مضطرة الآن للجوء إلى خطة بديلة: السحب من مدخراتها. على الورق، قد تكون هذه الاستراتيجية ناجحة لفترة من الوقت بفضل الحيازات الواسعة التي جمعتها موسكو في صندوق الثروة الوطنية (NWF) خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فإن هذه المدخرات تتناقص الآن: فقد انخفض الجزء السائل من الصندوق بأكثر من النصف منذ بداية الحرب في أوكرانيا، ليصل إلى 54 مليار دولار فقط في ايلول. في العام الماضي، توقفت الحكومة عن الادخار في صندوق الثروة الوطنية. كما أن موسكو تلجأ الآن إلى بيع جزء من احتياطاتها من الذهب التي يحتفظ بها صندوق الثروة الوطنية؛ حيث انخفضت احتياطيات الذهب في الصندوق بنحو نصف، أي حوالي 262 طنًا، منذ أوائل عام 2022.

تستنزف روسيا احتياطاتها الطارئة، وهذا لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. حتى في حال افتراض ارتفاع أسعار النفط العالمية، يتضمن ميزانية الكرملين لعام 2024 انخفاضًا آخر قدره 13 مليار دولار في احتياطيات صندوق الثروة الوطنية هذا العام، أي حوالي ربع الاحتياطيات السائلة للصندوق. وعند النظر إلى الأمام، تغطي الاحتياطيات السائلة لصندوق الثروة الوطنية حوالي عام ونصف من العجز في الميزانية. قد تكون هذه التقديرات متفائلة: فهي تفترض أن البيانات المالية الرسمية موثوقة، بينما يعتقد بعض الخبراء أن العجز المالي لروسيا قد يكون أقرب إلى 5 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، وأن الاقتصاد العالمي لن يتعرض لصدمات كبيرة. إذا انهار النمو العالمي، تقدر البنك المركزي الروسي أن الاحتياطيات السائلة لصندوق الثروة الوطنية قد تختفي في أقل من عام. في أيلول قال كيريلو بودانوف، رئيس استخبارات الدفاع الأوكرانية، للحضور في مؤتمر في كييف إن روسيا ستسعى لفرض إنهاء الحرب في عام 2025، عندما قد تبدأ الكرملين بمواجهة مشاكل اقتصادية حقيقية. قد لا تكون هذه التحليلات بعيدة عن الحقيقة، وسيكون من المفيد تذكرها مع تزايد الدعوات للتفاوض بين كييف وموسكو.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة